

تركيًا: العلاقة بين الدولة والمسيحيين في العهد الجمهوري

محمد نورالدين *

شكل وضع المسيحيين في تركيا نموذجاً لجدلية العلاقة بين الداخل والخارج. ليس في العهد الجمهوري منذ العام ١٩٢٣ حتى اليوم فحسب بل في العهد العثماني كذلك، ولا سيما مع توقيع اتفاقية الامتيازات الشهيرة في العام ١٥٣٨ بين الملك الفرنسي فرانسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني.

وإذا كانت حدود العلاقة في موضوع المسيحيين بين الداخل والخارج في العهد العثماني تحتمل "مطاطية" معينة بسبب ان الدولة العثمانية كانت متعددة القومية والدين ومترامية الأطراف على ثلاث قارات وهذا مهم جداً، متعددة أشكال الإدارة المحلية، فإن حدود هذه الجدلية باتت مع تأسيس الجمهورية أكثر وضوحاً، وفي الوقت نفسه أكثر حدة وحساسية وإثارة لعوامل الانفجار.

ومرد ذلك ان الجمهورية الوليدة كانت ترجمة لنشوء الدولة - الأمة. فلم تعد الدولة، كما كانت في العهد العثماني، دولة امم بل تحولت مع جمهورية اتاتورك إلى دولة الأمة التركية وحدها. وهذا وضع اللبنة الأساسية والإطار العام لمجمل مسار العلاقة بين الدولة - الأمة الجديدة وبين، ليس المسيحيين فيها فحسب بل كل المجموعات "غير المسلمة". ولذلك هو مصطلح سينتكر استخدامه في البحث حيث يقتضي الأمر.

وتظهر دراسات تركية كيف ان البنية الدينية في الاراضي التي تشكل الآن الجمهورية التركية كانت قبل الحرب العالمية الأولى تضم "غير مسلم" واحد من كل خمسة أي الخمس، وتراجعت بعد الحرب مباشرة إلى واحد من اربعين أي إلى ٢,٥ في المئة. (انظر أيهان اکتار *AYHAN AKTAR*، "ضريبة الثروات و سياسات "التتريك"، اسطنبول، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠، ص ١٠٣). وقد تأثرت سياسات التتريك بعد الحرب العالمية الأولى بأطروحات المفكر التركي ضياء غوك ألب الذي كان اعتبر قبل الحرب ان "الأمة ليست مجموعة جغرافية او عرقية او سياسية او ادارية. بل هي مجموعة ثقافية مركبة من أفراد لهم لسان مشترك و تلقوا التربية نفسها ويريدون العيش معا لأن شخصيتنا الانسانية لا

(* أستاذ التاريخ
واللغة التركية في
الجامعة اللبنانية.

توجد في جسمنا بل في روحنا . وإذا كانت مزايانا المادية تأتي من عرقنا فإن مزايانا المعنوية تأتي من الجماعة التي اخذنا تربيتها " (ضياء غوك ألب " ما هي الأمة؟" مجموعة مقالات. نقلا عن ايهان أكتار، المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤).

ومع مصطفى كمال اتاتورك ارتفع الشعار الشهير "هنيئاً لمن يقول انا تركي" نافيا الأعراف الأخرى في الدولة. ومع استمرار المشكلات الاتنية في تركيا الحديثة كانت تظهر من حين لآخر ولا سيما في العشرين سنة الأخيرة اطروحة تقول ب "تركيا"، وليس "التركي"، كهوية عليا لكل القاطنين في تركيا ويحملون جنسيتها وبالتالي الانتماء إلى تركيا كمصطلح جغرافي وثقافي تعددي مشترك تتظل تحتها الانتماءات المتعددة ومن بينها القومية التركية والكردية والعربية والشركسية إلى ما هنالك.

ولكن هذا الأمر طرح اشكالية تتعلق بالدستور اذ يتوجب حينها تغيير بعض المواد الدستورية ولا سيما تلك التي تعرف المواطن التركي على انه ذاك الذي ينتمي إلى القومية التركية. وهنا ليس من مشكلة لدى القوميين الأتراك الذين لم يكونوا في مرحلة ما يعترفون بوجود هوية كردية مثلا ويصفون الأكراد بأترك الجبال. لكن مع تفاقم المشكلة الكردية وتقدم تركيا في ملف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بات هناك اعتراف علني احيانا وضمني دائما بوجود هوية كردية مختلفة عن الهوية القومية التركية لكن مع عدم الاستعداد للاعتراف بذلك دستوريا وهو احد أهم أسباب عدم التوصل إلى حل للمشكلة الكردية في تركيا.

ومع ان تركيا بلد اعتمد العلمنة في دستوره اساسا لنظام الحكم لكن مصطلح "الأمة التركية" لم يكن فقط مصطلحا يتصل بالعرق بل ايضا بالانتماء الديني. فسياسات تترك الثقافة واللغة والمجتمع والاقتصاد والعسكر كانت تعني في الوقت نفسها أسلمتها، على الأقل في هويتها الشكلية. وهذه نقطة اشكالية بامتياز اذ ان "تترك" الأمة، لدى جيل "الآباء المؤسسين" للجمهورية بل للنزعة القومية، كان يستوجب تنقيتها وتطهيرها ايضا من العناصر "غير المسلمة" وهو الذي يفسر الجانب الأكبر من التوتر والصدام الدامي احيانا كثيرة بين الأتراك وغير المسلمين في الدولة. حيث نظر اليهم على انهم وافدون ولو قبل خمسمئة عام (كحال اليهود) او مجرد طابور خامس ووقود للفتنة واداة لخدمة الخارج كحال المسيحيين من "روم" (وهو مصطلح يشمل اليونانيين والقبارصة اليونانيين قبل ان يقتصر لاحقا بعد تأسيس الجمهورية القبرصية على القبارصة اليونانيين) وأرمن. وربما تكون الصورة أكثر سلبية اذا عطفنا على "الأسلمة" اضهاد العلويين وعدم الاعتراف بهويتهم لتكون امام خطوة تختصر الأسلمة في التسنين.

لوزان والأقليات

نظمت معاهدة لوزان في موادها من ٣٧ إلى ٤٥ وضع الأقليات غير المسلمة في تركيا والتي حافظت على الاستقلال الثقافي والديني الذي كان قائماً في العهد العثماني. لكن القانون المدني التركي الذي صدر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٢٦ لم يساعد على احتفاظ الأقليات بحقوقها ولا سيما في ما يتعلق بالمادة ٤٢ من لوزان.

يقول ارول دورا النائب السرياني إن المشروع الأول في لوزان حول الأقليات كان يشمل في مفهوم الأقليات غير المسلمين وكذلك اتنيات مثل الأكراد واللاز والشركس واتنيات اخرى في الأناضول. لكن الأتراك اعترضوا وطالبوا بأن يقتصر المصطلح على غير المسلمين. (صحيفة صوت تركيا ١ - ١١ - ٢٠١١).

ويكشف احد اعضاء الوفد التركي في لوزان الدكتور رضا نور عن حقيقة النيات التركية في جلسة سرية للبرلمان التركي في ٢ اذار/مارس ١٩٢٣ وهو ان قضية الأقليات من أهم القضايا في تركيا، وقد اعترفت بها المادة الخامسة من الميثاق الوطني الذي اقره البرلمان في ٢٨ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٢٣. ولكنه يقول إن تركيا قبلت في لوزان للإعتراف بحقوق الأقليات أن يتم تبادل السكان مع اليونان بحيث لن يبقى احد منها في الأناضول. ولا يبقى لهم وجود سوى في اسطنبول. ويذكر رضا نور في مذكراته لاحقا إن الهدف الأساس كان جعل المجتمع التركي منسجما بين نفسه (هوموجين) وانهاء قضية الاقليات التي دخل منها الاستعمار لتفكيك الدولة العثمانية (أيهان اكنار ص ٤١ - ٤٢).

وتشعبت سياسة التتريك والأسلمة لتشمل المستوى الثقافي واللغوي كما المستوى التجاري. ومن ذلك إلزام المؤسسات التجارية الأجنبية في تركيا بتحديد نسبة الموظفين غير المسلمين ومن أصل اجنبي ب تسعة في المئة. حتى بات يطلق على هذه السياسة "حرب التحرير الاقتصادية" كاستكمال لحرب التحرير العسكرية التي قادها اتاتورك بين ١٩١٩ و١٩٢٣.

ولقد انعكست هذه السياسة في رد فعل سلبي من الأقليات على حزب الشعب الجمهوري بقيادة اتاتورك عندما صوّت معظم الأقليات غير المسلمة لمصلحة الحزب الجمهوري الحر (سربست جمهورييت فرقه سى) في انتخابات ١٩٣٠.

ويمكن رد هذه السياسة التمييزية ضد الأقليات ب ظهور النزعة القومية الأرمنية بعد مجازر ١٩١٥ والنفور المتبادل بين الاتراك والأرمن والحفاوة التي استقبل فيها المواطنون العثمانيون من أصل يوناني الجيش اليوناني الذي احتل ازمير واسطنبول. كذلك إلى تعاطف اليهود مع الأقليات الأخرى.

وقد استمرت هذه السياسة حتى بعد وفاة اتاتورك. حيث لم يكن يؤخذ ضباط غير مسلمين في الجيش، الذين كانوا يرسبون جميعا في الامتحانات، واقتصر قبول غير المسلمين

بصفة جنود. حتى في جمعيات الهلال الأحمر لم تكن تؤخذ فتيات غير مسلمات. (انظر رفعت بالي *RIFAT BALI*، سياسة الأقليات في العهد الجمهوري (دراسة)، موقع رفعت بالي *www.rifatbali.com* على الانترنت).

سياسات التتريك والأسلمة

تجسدت سياسة التمييز ضد غير المسلمين في تلك الفترة في ثلاث محطات. المحطة الأولى في الضغط على اليهود في منطقة تراقيا عام ١٩٣٤ عبر اعلانها منطقة عسكرية مع "نصائح" لليهود بتركها وكانوا مؤثرين فيها. وتنقل وثائق تلك الفترة ان اتاتورك واينونو كانا يقومان في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٣٤ بزيارة إلى منطقة تشاناق قلعه (الدردينل) ومعهما شاه ايران فتقدم شاب يهودي من اتاتورك وقال له إنهم لا يريدوننا فسأله اتاتورك "ومن هم هؤلاء؟" فاجابه اليهودي "الشعب لا يريدنا". فما كان من اتاتورك الا أن إجابته "إذا الشعب اراد فيمكنه ان يطردني انا ايضا" في اشارة إلى أن اتاتورك كان مؤيدا لسياسة الطرد هذه. (أيهان اکتار ص ٧٢).

وقد حصلت عمليات الطرد هذه وفقا لقانون الإسكان رقم ٢٥١٠ الذي قسم تركيا إلى ثلاث مناطق وهدف إلى تغيير أماكن سكن المجموعات التي لا تنسجم مع الهوية التركية وذلك لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية. (أيهان اکتار ص ٧٣).

ويورد تقرير للسفير الانكليزي في انقرة السير بيرسي لورين أن عدد اليهود الذين اخليوا من تشاناق قلعة بلغ بين ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ شخص في وقت شهد تعزيز الحكومة للقدرات العسكرية في المنطقة، ونقل عدد كبير من الجنود من الأناضول إلى تلك المنطقة (أيهان اکتار ص ٧٤). وذلك بعد توافر قناعة للحكومة التركية أن ايطاليا موسوليني تضع نصب عينيهما السيطرة على مناطق من تركيا ولا سيما في انتاليا على البحر المتوسط ومن هنا التعزيزات التركية إلى منطقة الدردنيل كما ورد في تقرير للسفير الأميركي في تركيا روبرت سكينير في رسالة إلى وزارته بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٣٤ (أيهان اکتار ص ٨٤ - ٨٥).

والمحطة الثانية تمثلت في أخذ جميع الشبان غير المسلمين بين سن ٢٥ و ٤٥ احتياطا في الحرب العالمية الثانية بين الأول والخامس عشر من أيار/مايو عام ١٩٤١ لكن ليس كمتطوعين في الجيش بل كعاملين إداريين في المؤسسات العسكرية وذلك حتى لا يتحولوا إلى طابور خامس في خلال الحرب. (انظر صحيفة بركون ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ حيث تساءل رئيس الأركان التركي ايلكير باشبوغ (المعتقل الآن في تركيا) "يتساءلون لماذا لا يوجد نواب للأقليات. ولكن يجب سؤال الأحزاب السياسية لا نحن". لكن باسكين اوران أحد ابرز الكتاب بشأن الأقليات في تركيا يقول إن على باشبوغ ان يسأل نفسه أيضاً لماذا

لا يوجد عسكريون مسيحيون وغير مسلمين في الجيش التركي". مذكراً بقرار تركيا عدم اخذ اي غير مسلم في صفوف القوات المسلحة في الحرب العالمية الثانية). وقد عزا آخرون خطوة استدعاء غير المسلمين الشبان إلى اعمال إدارية لا حربية في الجيش في الحرب العالمية الثانية إلى ضغوط المانية لجمع غير المسلمين في معسكرات . وأدخل هذا الإجراء ايضاً ضمن سياسة تترك الاقتصاد عبر إضعاف الاقتصاد غير المسلم لمصلحة البورجوازية التركية. (ألتشين ماجار *ELCIN MACAR*، بطيركية روم اسطنبول في العهد الجمهوري، اسطنبول، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ص ١٧٤-١٧٥).

ضريبة الثروات

والمحطة الثالثة هي الضريبة على الثروات التي اقرت عام ١٩٤٢ وكان لها وقع هائل على وضع غير المسلمين في تركيا وذلك لمصلحة ما سمي البورجوازية المحلية التركية وتحرير الاقتصاد من هيمنة غير المسلمين.

ضريبة الثروات أقرت في عهد رئيس الحكومة شكري سراج اوغلو مستغلين ظروف الحرب العالمية الثانية لكي يتحرر الاقتصاد التركي من هيمنة غير المسلمين. وهي ضريبة على الثروات التي كانت بمعظمها بيد اليهود والمسيحيين. أقر البرلمان التركي قانون الضريبة بالإجماع في جلسة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢.

وحدد القانون مدة شهر لتطبيق القانون وإلا فإنه سيصار إلى الحجز على ممتلكات المعنيتين والتهديد بإرسالهم إلى معسكر أشكاله.

ونظر الجميع إلى القانون على أنه موجه إلى الأقليات. ذلك انه في العام ١٩٣٩ استدعت الحكومة نحو مليون شخص لحمل السلاح عشية الحرب العالمية الثانية وكان معظمهم يعمل في الريف الزراعي فتضررت المحاصيل واضطرت الحكومة إلى استيراد المنتجات من الخارج حيث في ظل الظروف الحربية ارتفعت الأسعار في البلاد بنسبة قاربت عام ١٩٤٢ ال ٣٥٠ في المئة لا سيما أن الحكومة بدأت بطبع اوراق نقدية بكميات كبيرة. وفي ظل كل هذا انتعشت السوق السوداء. واعتبرت الحكومة ان التجار ومعظمهم من غير المسلمين يجنون أرباحاً طائلة فظهرت فكرة فرض الضريبة على الثروات لتغذية خزينة الدولة ببعض المال.

واكب ذلك حملة صحافية على الأقليات بأنهم تجار سوق سوداء وسارقون. حتى المجالات الفكاهية بدأت تصور غير المسلمين بطريقة تحريضية.

وسط هذه المناخات قدم رئيس الحكومة الجديد شكري سراج اوغلو "رزمة التدابير الاقتصادية". وقد وصف سراج اوغلو أمام نواب حزب الشعب الجمهوري الرزمة بأنها "قانون ثوري" و"نحن أمام فرصة لنكسب استقلالية في اقتصادنا. وبذلك نبطل هيمنة

الأجانب على سوقنا ونعطي السوق التركية للأتراك" (انسيكلوبيديا الجمهورية، مجموعة من المؤلفين، اسطنبول الطبعة الرابعة ٢٠٠٣ المجلد الثاني ص ١٩). وقد لحظ القانون أن هذه الضريبة سوف توفر ثلث مداخيل الخزينة، اي نحو ٣١٥ مليون ليرة تركية في خلال شهر واحد. وتشكلت لجان في المحافظات والأقضية لتحديد من سيدفع الضريبة ومقدارها وأغلق الباب امام اي اعتراض لقرارات اللجان. وخلال شهر انتهى عمل اللجان ونشرت قوائم المكلفين بدفعها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، وتأكد ان المجموعات غير المسلمة ستدفع ضرائب اكثر بعشر مرات مما سيدفعه الأتراك المسلمون. وتبين ان ٨٧ في المئة من المكلفين دفع الضريبة هم من غير المسلمين. وكان على المكلفين الانتهاء من دفع الضريبة بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ وإلا فسيصار إلى حجز الممتلكات وعرضها للبيع. أما المكلفون الذين لا يستطيعون دفع الضريبة فقد استبدلت الضريبة بالقيام بأشغال شاقة في معسكر أشكاله.

ولكن معظم شهادات من ذهب إلى المعسكر أقرروا بأنهم لم يقوموا بأعمال شاقة ولم يتعرضوا لأي تعذيب بل كانت الرسالة هي افهامهم بضرورة تترك الاقتصاد التركي (رضوان أكار *RIDVAN AKAR*، ضريبة الثروات، نموذج للسياسة المعادية للأقليات خلال عهد الحزب الواحد ، اسطنبول الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص ١٠٥ و ١١١).

وقد تم تحصيل ٧٠ في المئة من ضريبة الثروات من مكلفين يعيشون في اسطنبول. وقد استمرت عمليات الحجز على الممتلكات والبيع بين شهري كانون الثاني/يناير وايلول/سبتمبر ١٩٤٣، وفي هذه الفترة تم ارسال ١٢٢٩ شخصا غير مسلم إلى أشكاله توفي منهم وهم مديونون ٢١ شخصا. (انسيكلوبيديا الجمهورية المجلد الثاني ص ١٩). ويورد اسحاق ألاتون اليهودي والذي أصبح من أبرز رجال الأعمال في تركيا والذي كان والده من بين الذين ذهبوا إلى أشكاله ان تركيا كانت واقعة في الحرب العالمية الثانية تحت تأثير الدعاية النازية وهو كان شاهدا على نشر هذه الدعاية في مدارس اسطنبول بمساعدة مباشرة من ضباط ألمان (رضوان أكار ص ١١٢).

وفي احصاءات رسمية صدرت في العام ١٩٥١ فإن الجدول التالي يظهر ان ٨٧ في المئة من المكلفين دفع الضريبة هم من غير المسلمين (انظر: ايهان اکتار ص ٢٢٥).

جدول رقم (١) توزيع ضريبة الثروات تبعاً للإنتماء الديني

النسبة في المئة	قيمة الجباية (مليون ليرة تركية)	النسبة في المئة	عدد المكلفين	انتماء المكلف
٧	٢٥,٦٠٠,٤٠٩	٧	٤١٩٥	مسلمون
٨٣	٢٨٩,٦٥٦,٢٤٦	٨٧	٥٤٣٧٧	غير مسلمين
١٠	٣٤,٢٢٦,٧٦٤	٦	٤٠٠٣	آخرون
١٠٠	٣٤٩,٤٨٣,٤١٩	١٠٠	٦٢٥٧٥	المجموع

وفي ظل ترسخ الإقتناع ان المستهدف من الضريبة هم غير المسلمين، وظهر ذلك حتى في الصحف الأميركية ومنها النيويورك تايمز، تراجعت الحكومة التركية عن استكمال تحصيل الضريبة ممن لم يدفعوها وذلك عبر الغاء الضريبة بقانون صدر في البرلمان في ١٥ آذار/مارس، ١٩٤٤. لم تكن هذه الضريبة خارج سياق سياسة التتريك التي بدأت مع حكم الاتحاد والترقي عام ١٩١٢ بل كانت احدى حلقاتها الأساسية. وقد تركت هذه الضريبة ندوبا عميقة في الوجود غير المسلم في تركيا. حيث اضطر غير المسلمين لبيع منازلهم ومحلاتهم لتسديد الضريبة كما كانت سببا لطى صفحة عمل الكثير من غير المسلمين في تركيا. واذا كانت الضريبة قد أفضت على المدى الطويل إلى انتقال عصب الاقتصاد إلى سيطرة البورجوازية التركية الناشئة غير انها أصابت مقتلا عملية الاندماج بين الأقليات غير المسلمة والبلاد (انسيكلوبديا الجمهورية المجلد الثاني ص ١٩). وقد تضاعفت هجرات غير المسلمين من تركيا بعد إقرار هذه الضريبة لعدم القدرة على دفعها كما للمناخ المعادي لغير المسلمين في أثناء الحرب العالمية الثانية.

على سبيل المثال، غادر تركيا إلى اسرائيل بعد تأسيسها في العام ١٩٤٨ نحو ٤٣٦٢ يهوديا وفي العام ١٩٤٩ غادر ٢٦٣٠٦ وفي العام ١٩٥٠ غادر ٢٤٩١ وتراجع عدد اليهود في تركيا من ٧٦٩٦٥ عام ١٩٤٥ إلى ٤٥٩٩٥ عام ١٩٥٥ اي ما لا يقل عن ثلاثين ألفا. (غورهان غورجان)، *GURHAN GURCAN* أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥، اطروحة جامعية - جامعة انقره ٢٠٠٦ ص ٤٩) وانظر كذلك عن تراجع اعداد اليهود بين ١٩٤٥ و ١٩٦٥ في " رفعت بالي *RIFAT N. BALI*، يهود تركيا في سنوات الجمهورية: عليا: حكاية هجرة جماعية (١٩٤٦ - ١٩٤٩)، اسطنبول، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ ص ٤٣٢). وفي محصلة نسبية فقد تراجع عدد غير المسلمين في تركيا من ٢,٧٨ في المئة عام ١٩٢٧ إلى ١,٠٨ في المئة عام ١٩٥٥ وفقا للجدول التالي (معهد احصاء الدولة للعام ١٩٥٩ نقلا عن ايهان اكنار ص ٢٤٣).

جدول رقم (٢)
توزيع السكان في تركيا تبعا للإنتماء الديني (مليون)

الطائفة	١٩٢٧	١٩٣٥	١٩٤٥	١٩٥٥
مسلمون	١٣,٢٦٩,٩٣٦	١٥,٨٣٨,٧٦٣	١٨,٤٩٧,٨٠١	٢٣,٨٠٤,٠٤٨
كاثوليك	٣٩,٥١١	٢١,٩٥٠	٢١,٩٥٠	٢١,٧٨٤
اورثوذكس	١٠٩,٩٠٥	١٢٥,٠٤٦	١٠٣,٨٣٩	٨٦,٦٥٥
بروتستانت	٦,٦٥٨	٨,٤٨٦	٥,٢١٣	٨,٩٥٢
غريغوريان	—	٤٤,٥٢٦	٦٠,٢٦٠	٦٠,٠٧١
يهود	٨١,٨٧٢	٧٨,٧٣٠	٧٦,٩٦٥	٤٥,٩٩٥
آخرون	١٤٠,٧١٨	٣٠,٤٠٢	٢٤,١٤٦	٣٧,٢٥٨
مجموع غير المسلمين	٣٧٨,٦٦٤	٣٠٩,١٤٠	٢٩٢,٣٧٣	٢٦٠,٧١٥
نسبة غير المسلمين	٢,٧٨	١,٩٨	١,٥٦	١,٠٨

المسيحيون في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية والعوامل الخارجية

لا يمكن فصل تطورات الوضع الداخلي للمسيحيين في تركيا عن علاقات تركيا الخارجية ومشكلاتها مع محيطها الإقليمي. وتبرز هنا العناصر الآتية:

١ - العلاقات التركية اليونانية والخلاف التاريخي بين البلدين حول الحدود

عرفت العلاقات بين البلدين تقارباً كبيراً بعد توقيع رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو ورئيس وزراء اليونان أليفثيريوس فينيزي لوس معاهدة الصداقة في أنقرة ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٠، وقد تدفق التجار اليونانيون في اثرها على تركيا واسطنبول. وبعد الحرب العالمية الثانية وبدء التعددية الحزبية في تركيا بدأت العلاقات تتحسن بين الدولتين وعرفت نقطة تحول مع وصول الحزب الديموقراطي إلى الحكم عام ١٩٥٠ وتأييد الأقليات غير المسلمة له وترشح العديد من غير المسلمين على لوائحه.

وكان أبرز ترجمة هذا التحول هو عودة الأغنياء من اصل يوناني إلى الاستثمار في تركيا ومحاولة تعويض ما خسروه من جراء ضريبة الثروات. بل من مظاهر هذه الرغبة نيتهم الاستقرار في تركيا ومن علامات ذلك ان العديد من التلامذة في المرحلة الابتدائية المسجلين في العام الدراسي في مطلع الستينات كانوا من مواليد العام ١٩٥٢. وفي هذا العام زار الملك اليوناني وزوجته الملكة اسطنبول في حدث حظي باهتمام وحفاوة الأتراك.

ولكن مع ذلك فإن هذا لم يبلغ حقيقة ان عدد اليونانيين في تركيا كان في تناقص مستمر منذ الاتفاق على تبادل السكان في العام ١٩٢٣ .
في العام ١٩٣٢ كان العدد ٢٥٤١٩
في العام ١٩٣٥ تناقص العدد ٧٧٧٧ ليصل إلى ١٧٦٤٢
وفي العام ١٩٦٠ بلغ العدد ١٠٤٤٨ بين ٦٠٠٢ ذكور و ٤٤٨٦ من الاناث. (غورجان ص ٥١ - ٥٢).

كان الوجود المسيحي اليوناني والرومي يتركز بشكل أساسي في اسطنبول بل في المنطقة الممتدة من قره كوى إلى سرکجي واميناوني. وحتى مطلع الستينات كان تسعون في المئة من معامل الشوكولا والعلكة والسكاكر في اسطنبول وتركيا يملكها روم ويونانيون ومواطنون يونانيون. كما كانت محلات بيع الحلوى في معظم احياء اسطنبول بيد اليونانيين والروم. كما كانوا يحتكرون منتجات المواد الغذائية من معكرونة ومعلبات وبسكويت وكازوز وأجبان ولحوم مقددة وزيت. كذلك كان القسم الأكبر من محلات بيع الأحذية والأقمشة والقبعات بيد الروم واليونانيين. حتى أماكن اللهو والتسلية كان قسم كبير منها بيدهم بمن في ذلك المدرء والخدم والطهاة والفنانون والموسيقيون. كذلك كان الأطباء بمعظمهم منهم، ولم يكن يجد الأطباء الأتراك عملا لأن الناس كانت تفضل الذهاب عند الأطباء المسيحيين. كما كانت منطقة باي اوغلو تمتليء بالأفلام اليونانية كما تباع الصحف اليونانية مع الصحف التركية. كما كانت الدعايات والاعلانات في كل مكان في اسطنبول واسواقها موجودة باللغة اليونانية أيضا. (غورجان ص ٥٣).

وكان لانضمام البلدين إلى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢ أثره الإيجابي في وضع الأقلية التركية في تراقيا الغربية وعلى وجود اليونانيين في اسطنبول. وتبادل رئيس الجمهورية جلال بايار/مايو والملك باولوس الزيارات.

عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بدأ اليونانيون في قبرص حركة لطردهم من قبرص وضم الجزيرة إلى اليونان في ما عرف بحركة اينوسيس. وتحولت القضية القبرصية في وقت قصير إلى قضية قومية في تركيا حيث ركزت الحكومة على مخاطر التطورات على الوجود القبرصي التركي هناك. وتأسست في تركيا جمعيات كثيرة للدفاع عن القبارصة الأتراك. كما بدأت الصحف التركية ولا سيما حرييات تفبرك اخبارا تحريضية ضد اليونانيين ومنها ان بطيركية الروم في اسطنبول تجمع مساعدات للقبارصة الأتراك (انسيكلوبيديا الجمهورية المجلد الثاني ص ٢٧٠).

في ١٦ اذار/مارس ١٩٦٤ ألغت تركيا معاهدة أنقرة بسبب الأزمة القبرصية. وتلا ذلك في ٢١ نيسان/أبريل نزع تركيا الجنسية التركية عن نائب بطيركية الروم في اسطنبول و اسقف يخر وطردهما خارج البلاد. وقابلت اليونان هذا التدبير بالاحتجاج وبإخلاء

العديد من القرى اليونانية على الحدود مع تركيا من سكانها الأتراك. وقد تركت هذه التطورات أثرها في وضع التجار اليونانيين في اسطنبول وتركيا الذين تجاوز عدد الذين ابعدها منهم حتى ايلول/سبتمبر ١٩٦٤ السبعة آلاف.

ونتيجة للتطورات القبرصية عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لم يعد موجودا في اسطنبول من الروم اكثر من ألفي شخص. (السياسة الخارجية التركية المجلد الأول، اشراف باسكين اوران *BASKIN ORAN* اسطنبول الطبعة الرابعة ٢٠٠٢ ص ٧٣٣).

٢. قضية الأقلية التركية في شمال شرق اليونان او ما يسمى تراقيا الغربية. والتي ورثها الطرفان منذ أن وقعت معاهدة لوزان حيث كانت حقوق الأتراك المسلمين هناك موضع متابعة لتركيا كما لو انهم مواطنوها. وشكلت على الدوام نقطة خلاف وتوتر من وقت لآخر رغم أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الان المئة ألف في أحسن تقدير.

٣. وضع البطريركية الارثوذكسية في اسطنبول والنزاع حول صفتها المسكونية

حافظت بطريركية الروم الارثوذكس في اسطنبول على صفتها المسكونية بعد فتح المدينة من قبل السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣، لكن انهيار الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية في العام ١٩٢٣ ادخل العلاقة بين الدولة التركية والبطريركية في مرحلة جديدة حيث كانت وجهة نظر الدولة الجديدة أن صلاحيات البطريركية في عهد الدولة القومية التركية يجب ان تنحصر في الساحة التركية ولا تتعداها إلى الخارج وبالتالي تكون البطريركية "مؤسسة تركية". وهذا يدخل في اطار تترك جميع مؤسسات الدولة والمجتمع. وكانت هذه السياسة الرسمية للدولة في العهد الجمهوري حتى الآن باستثناء فترتين. وأهمية هاتين الفترتين انهما ايضا مرتبطتان بالعوامل الخارجية.

الأولى في عهد رئيس الحكومة عدنان مندريس الذي حكم عشر سنين من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ حيث تزامن الانفتاح على البطريركية وغير المسلمين عموماً مع انفتاحه على المعسكر الغربي وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي فكانت اجراءات تسهل عملها وعمل المؤسسات التابعة لها ومنها بل على رأسها مدرسة الرهبان في هاييلي اضة. والفترة الثانية كانت فترة انفتاح رئيس الحكومة طورغوت اوزال في الثمانينات على الاقتصاد الرأسمالي وبدء عملية تحرير الاقتصاد من مركزية الدولة.

وقد شكلت بطريركية الروم الأرثوذكس في اسطنبول أحد أبرز عناوين العلاقة بين الدولة والمسيحيين في الداخل ومع العالم الخارجي عموماً. ورغم ان معاهدة لوزان قد اعترفت للأقليات بإنشاء مؤسساتهم الدينية والتربوية غير ان اتاتورك ورفاقه كانوا يريدون الغاء وجود البطريركية نهائياً مع العزم على إلغاء الخلافة الاسلامية. وقد وصف اتاتورك بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٢٣ البطريركية بأنها اداة للفساد ووكر للفتنة والخيانة وسبب الكوارث ويجب ألا تبقى في تركيا بل ان تكون في اليونان. وكان اتهمها في ٢٢

اب/أغسطس ١٩١٩ بأنها كانت تنظم العصابات وتوزع السلاح في العهد العثماني ضد الدولة. ولكنه وافق بعد ذلك على بقائها مع رفض الاعتراف بأي مسؤولية للبطيركية خارج الحدود التركية وان تكون مثلا لها صفة مسكونية (عالمية) ودعا إلى ان يكون البطيرك من التابعة التركية ويتم تعيينه بقرار من الدولة التركية.

لكن الخطوة الأهم هي في اخراج انتخاب بكيريك للبطيركية من هيمنة روسيا واليونان وإدخال الولايات المتحدة طرفا في اللعبة اي "تدويل" الموقع، وذلك في انتخابات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٤٨ حيث نجحت الولايات المتحدة في فرض مرشحها اتينا غوراس المعادي للشيوعية. ولما لم يكن يحمل الجنسية التركية كونه مطرانا على شمال وجنوب اميركا فقد بادرت الحكومة التركية إلى منحه فورا الجنسية ومن ثم تمكنه من الترشح وانتخابه غيابياً.

كان انتخاب اتيناغوراس بطيركا حدثا مهما في تقارب الدولة التركية مع الكنيسة التركية. جمعهما الانتماء السياسي الواحد كون الطرفين على علاقة جيدة بالولايات المتحدة. بل ان اتيناغوراس حمل لدى وصوله إلى انقرة رسالة من الرئيس الأميركي ترومان إلى الرئيس التركي عصمت اينونو.

لكن شهر العسل بدأ فعليا مع وصول الحزب الديموقراطي بزعامة عدنان مندريس إلى السلطة عام ١٩٥٠ وترؤسه الحكومة. وكان من أولى المبادرات المنفتحة على الكنيسة الأورثوذكسية هي زيارة مندريس ووزير الخارجية محمد فؤاد كوبريلي للبطيركية في اول زيارة لرئيس حكومة تركي اليها وذلك في ٦ حزيران/يونيو ١٩٥٢، علما ان الزيارة الأخيرة والوحيدة في العهد العثماني كانت في العام ١٨٧٨ من جانب الصدر الأعظم التركي مدحت باشا. وقد بادر اتيناغوراس إلى زيارة هي الأولى لبطيرك اسطنبول الاورثوذكسي إلى اياصوفيا منذ احتلال القسطنطينية عام ١٩٥٣ (ألتشين ماجار ص ١٩٣).

ورغم احداث ١٩٥٥ ضد المسيحيين وغير المسلمين فإن العلاقات بين البطيركية والدولة بقيت جيدة إلى أن اندلعت أحداث جزيرة قبرص في العام ١٩٦٣-١٩٦٤، حيث شنت حملة عنيفة في الصحافة ضد البطيركية بتهمة دعم القبارصة اليونانيين. وانضمت الحكومة التركية إلى الحملة بقرار تفتيش البطيركية والتثبت من حساباتها المالية رغم معارضة البطيرك واعتباره هذا متعارضا مع الأحكام التي تنظم العلاقة بين الكنيسة والدولة. وقد ادى هذا إلى انتقادات اميركية وإلى الطلب من بابا الفاتيكان التدخل، وقد حصل ذلك اثناء زيارة البابا يوحنا بولس السادس إلى اسطنبول في العام ١٩٧٦ حيث زار كذلك مقر البطيركية الأورثوذكسية، واعتبر ذلك دعما للمطالبة بمنحها صفة مسكونية. وفي ٧ تموز/يوليو ١٩٧٢ توفي البطيرك اتيناغوراس. (ألتشين ماجار ص ٢١١) وانتخب بدلا منه

المطران ديميتروس في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٢ وكان مطرانا على غوكتشيه اضة وبوزجا اضة في تركيا .

وشهدت العلاقات بين الدولة والكنيسة برودة وتوترا منذ العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٨٩ عندما استقبل رئيس الجمهورية طورغوت اوزال البطريرك ديميتروس في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وكان اول لقاء بين الرئيس والبطريرك بعد لقاء اتيناغوراس ومندريس عام ١٩٥٢، واعتبر البعض ذلك كسراً لمحرمت، اذ لن يكون بإمكان تركيا ان تعترض بعد الآن على استقبال البطريرك الاورثوذكسي لرؤساء جمهوريات اجانب. وبعدها بسنة زار ديميتروس الولايات المتحدة في اول زيارة لبطريرك اسطنبول إلى هناك (ألتشين ماجار ص ٢٣٤).

مدرسة الرهبان في هاييلي أضع

كانت هذه المدرسة قد تأسست في العام ١٨٤٤ في الجزيرة لتلبية حاجات الكنيسة من رجال الدين. ولكن بعد انهيار الدولة العثمانية قررت الحكومة التركية في العام ١٩١٨ استملاك مدرسة الرهبان كما المدرسة التجارية التابعة للبطريركية. وبعد ١٨ عاما سجلت مدرسة الرهبان في السجلات العقارية كمؤسسة تابعة للخزينة. لكن السفير اليوناني اثار الموضوع مع وزير العدل التركي شكري سراج اوغلو، وتعارض القرار مع الاتفاقيات المعقودة مع اليونان، فطلب الوزير من الحكومة تأجيل البت في الاستملاك. ونتيجة الدعاوى والمساومات تقرر في العام ١٩٤٦ استملاك الدولة للمدرسة التجارية اليونانية فقط وانقذت مدرسة الرهبان من هذا المصير. لكن الحكومة رفضت ان تتحول المدرسة إلى مدرسة عليا وان تستقدم اساتذة اجانب او ان يتابع الدراسة فيها طلابا اجانب. إلى ان جاء مندريس إلى السلطة عام ١٩٥٠، وكانت سياسة مندريس الغربية عاملاً مهماً في اجراء انفتاح على الواقع المسيحي في تركيا، ومن ذلك اعتبار الصفوف الثلاث الأخيرة من المدرسة بعد اضافة صف عليها "مدرسة تخصص ثيولوجي" وذلك في العام ١٩٥٠ ومن بعدها السماح باستقدام اساتذة وطلاب اجانب اليها مع تعيين مدير لها من بين المتروبوليتيين والمدير هو نفسه يكون المسؤول عن دير "آيا تريادا" *ayia triada*. ولكن بعد وفاة المسؤول عام ١٩٦٠ لم يعين احد بعده. (ألتشين ماجار، ص ٢٩٢). وتزامن ذلك مع الانقلاب العسكري على عدنان مندريس واعدامه حيث عرف وضع المدرسة تراجعاً عندما امتنع السفراء الأتراك عن منح تأشيرات دخول للطلاب الذين يريدون القدوم للدراسة في المدرسة. وما لبثت الحكومة التركية في العام ١٩٧١ أن اغلقت المدرسة نهائياً. وقد اعترض محامي المدرسة على القرار باعتباره يتناقض مع المادة ٤٠ من معاهدة لوزان التي تعطي الأقليات حرية انشاء مؤسسات تربوية ودينية. لكن المحكمة لم تأخذ بالاعتراض ولا تزال

حتى اليوم مغلقة وهي تشكل بندا مهما في ملف المفاوضات التركية - الأوروبية للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. (ألتشين ماجار ص. ٢٩٤).

٤ - القضية القبرصية

عرفت القضية القبرصية ذروة في التوتر في العام ١٩٦٥ مع محاولات استفراد اليونانيين بالوضع هناك ومقاومة تركيا لهذه المحاولات. ولم تكن مصادفة انفجار القضية القبرصية مع بدء موجات هجرة رومية جديدة من تركيا إلى اليونان. وكان رئيس الحكومة التركية سعاد خيرري ارغوبلي واضحا وحاداً في عكس التوتر التركي - اليوناني في مؤتمر صحفي له في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ عندما قال "اليوم إذا قتل تركي في قبرص وإذا اريق دم تركي فلا يمكنني أن اتكهن بما سيكون عليه الوضع في اسطنبول. لقد اتخذنا الاجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الحداث. هذه التدابير كانت موجودة في السابق وأخاف من تكرار أحداث ٦-٧ أيلول/سبتمبر (١٩٥٥). (بالي سياسة الاقليات في العهد الجمهوري). وسرعان ما شعر الرئيس التركي جمال غورسيل بخطورة هذا التصريح فرد في اليوم التالي قائلاً "إنها كلمات عصبية وطالحة وأنا لست موافقا عليها. تركيا ليست عشيرة بل دولة". (بالي، سياسة الأقليات...).

وفي الواقع، إن تأثير غير المسلمين في الداخل التركي قد تراجع كثيرا نظرا إلى تراجع اعدادهم بصورة كبيرة. ولم يعد يشعر بهم وبوجودهم في فترة الستينات والسبعينات إلا بفضل بعض الأحزاب الاسلامية التي أسسها نجم الدين اربكان او بعض الأحزاب القومية المتشددة التي كانت تذكر بالأقليات كمادة ابتزاز واستغلال بوصفهم أدوات خارجية. او عندما يزور التركي منطقة الجزر في بحر مرمرة حيث وجود للمسيحيين واليهود فينتبه إلى وجود غير مسلمين في تركيا. (بالي، سياسة الأقليات...).

وفي صلة بالقضية القبرصية، وجدت تركيا بعد غزو قبرص في العام ١٩٧٤ نفسها وحيدة في مواجهة حظر السلاح الأميركي عليها. حيث اكتشفت دور اللوبي الأرمني واليوناني في دفع الكونغرس لإقرار حظر السلاح على تركيا. ومنذ ذلك الوقت، بدأت تركيا في سياستها الخارجية الاستفادة من وجود الأقليات فيها للخروج من عزلتها الدولية. ولكن هذا الانفتاح اقتصر على اليهود كمواجه في الولايات المتحدة للوبيين التركي والأرمني.

وكانت البداية بعد الغزو لقبرص مباشرة عبر وفد تركي إلى فرنسا وانكلترا ضم في عداه رئيس شركة بروفيلو رجل الأعمال اليهودي جاك قمحي. وفي العام ١٩٧٥ ضم وفد تركي إلى الولايات المتحدة جاك قمحي إضافة إلى رجل الأعمال اليهودي فريد بورلا رئيس شركة بورلا بيرادرلر والبروفسور الأرمني أرمان مانوكيان الاستاذ بجامعة بوغازتشي وفي الوقت نفسه رئيس شركة مانوكيان قارديشيلر. (بالي سياسة الأقليات في العهد الجمهوري ص ٩).

التمثيل النيابي للمسيحيين في البرلمان

في عهد المشروطة الأولى (١٨٧٦ - ١٩٠٨) كان ٥٠ في المئة من عدد نواب مجلس المبعوثان لم تكن التركية لغتهم الأم.

في المشروطة الثانية (١٩٠٨ - ١٩١٢) كان عدد النواب من أصل تركي ١٤٧ مقابل ٦٠ عربياً و٢٧ ألبانياً و٢٦ رومياً و ١٤ أرمياً واربعة يهود وعشرة من أصل سلافي. (مسألة تمثيل الأقليات - حلمي ياووز جريدة زمان ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢).

في انتخابات ١٩٤٦ انتخب اثنان من الروم هما نيقولا فاكاتشلي و فاسيل كونوس على لوائح حزب الشعب الجمهوري وواحد هو سلمون أداتو اليهودي على لائحة الحزب الديموقراطي. ومع تبدل مزاج الناخب واقترب انتخابات ١٩٥٠ بدأ حزب الشعب الجمهوري يخفف من معاداته للأقليات وهنا سمح في العام ١٩٤٧ لغير المسيحيين بدخول الجيش كضباط. لكن هذه التحولات لم تنفع إذ إن الانفتاح الأكبر كان من جانب الحزب الديموقراطي حيث انتخب على لوائحه بين ١٩٤٦ و ١٩٥٧ عشرة نواب من الروم والأرمن واليهود.

شكلت انتخابات ٢١ ايار/مايو ١٩٥٠ محطة حاسمة في العلاقة بين غير المسلمين والسلطة في تركيا. وإذا كانت انتخابات ١٩٣٠ شكلت أولى المؤشرات على ميول الأقليات غير المسلمة المعادية لحزب الشعب الجمهوري فإن انتخابات ١٩٥٠ كانت الفرصة الثانية لهم للتعبير عن مزاجهم ذلك. إذ صبت معظم اصوات غير المسلمين لمصلحة مرشحي الحزب الديموقراطي انتقاماً من حزب الشعب الجمهوري، وكان للأصوات غير المسلمة رجحان لفوز مرشحي الحزب الديموقراطي بقيادة عدنان مندريس ولا سيما في مدن اسطنبول حيث يتواجد هؤلاء بكثافة. وتكرر انتخاب مسيحيين ويهود وأرمن على لوائح الحزب في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٥٧، من دون ان يتمكن مرشح واحد غير مسلم من الفوز على لوائح حزب الشعب الجمهوري. ورغم احداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ الموجهة ضد غير المسلمين فإن هؤلاء جددوا منح ثقتهم للحزب الديموقراطي في انتخابات العام ١٩٥٧.

وكان الانقلاب العسكري في ٢٧ ايار/مايو ١٩٦٠ نهاية لشهر العسل بين غير المسلمين والدولة. بل ان الانقلابيين اعتقلوا نائبين يهوديين عن الحزب الديموقراطي هما يوسف سلمان و اسحاق ألتابيف وارسلوهما مع قيادات الحزب الديموقراطي من نواب وسياسيين إلى المحاكمة وتوفيا هناك.

وكان آخر مظهر ايجابي هو تعيين رئيس الدولة الجديد جمال غورسيل ثلاثة من غير المسلمين في المجلس التأسيسي الذي تشكل في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ بعد الانقلاب وهم من حصة رئيس الجمهورية وهم ارول ديليك عن اليهود و كالودي لاسكاري عن الروم وهرمينه اغافني كالوستيان عن الأرمن. وانتهت ولاية المجلس التأسيسي في ٢٥ تشرين

الأول/أكتوبر من العام نفسه. ومن بعدها غاب التمثيل المسيحي والأرمني واليهودي حتى العام ١٩٩٥.

في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ انتخب جيفي جوزف قمحي اليهودي على لائحة حزب الطريق المستقيم برئاسة طانسو تشيلر واستمرت ولايته حتى نهاية البرلمان في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويقال إن السبب في ترشيح جيفي قمحي هو الدور الكبير الذي قام به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لمنع اعتراف الرئيس الأميركي بـ "إبادة" ضد الأرمن يوم ٢٤ نيسان/أبريل (رفعت بالي "يهود تركيا في سنوات الجمهورية ١٩٥٠ - ٢٠٠٣، كتاباوي، اسطنبول ٢٠٠٩ ص ٤٠٢). وبعد ١٣ سنة تم انتخاب ارول دورا من أصل سرياني بصفة مستقل في منطقة ماردين في انتخابات ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١١. ولكن ضمن تحالف مركزي مع قوى يسارية ولا سيما حزب السلام والديموقراطية الكردي الذي يعود له الفضل في انتخابه. علماً أن عدد السريان في تركيا لم يكن يتجاوز العشرين ألفاً. ويقول دورا إن شعار تركيا في "لغة واحدة ودولة واحدة وامة واحدة" ليس سوى سياسة صهر للأقليات. (جريدة صوت تركيا ١١/١١/٢٠١١).

وهنا نلاحظ أن تراجع عدد النواب المسيحيين وغير المسيحيين في التمثيل في البرلمان منذ بدء العهد الجمهوري يعود لأسباب متعددة منها:

- ١ - تصاعد نزعة العداء التركية لغير المسلمين بعد احتلال القوات الغربية ولا سيما اليونانيين ساحل بحر إيجه وأزمير بعد الحرب العالمية الأولى.
- ٢ - تراجع عدد المسيحيين في الجمهورية التركية بعد اتفاقيات تبادل الرعايا.

أحداث ٦ - ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥

شكلت أحداث السادس والسابع من أيلول/سبتمبر من العام ١٩٥٥ النموذج الأبرز على جدلية العلاقة بين الداخل والخارج في العلاقة بين الدولة التركية والمسيحيين.

ففي هذين اليومين الذي تلاه تمت مهاجمة محلات ومؤسسات الروم المسيحيين في اسطنبول وازمير والجزر (في بحر مرمرة) فأحرق جانب منها وسرق الجزء الآخر وقتل العديد من الروم أثناء الشغب واعقب ذلك موجة من الهجرة الواسعة للمسيحيين من تركيا إلى الخارج.

مهاجمة المسيحيين في ذلك اليومين لم تكن مجرد مصادفة أو رد فعل على شائعات بل كانت في احد مظاهرها استمراراً لسياسات التتريك التي بدأت مع الاتحاد والترقي واستمرت مع حزب الشعب الجمهوري بزعامه اتاتورك حيث طبقت سياسات التهجير والاسكان بحق الأرمن تحديداً والأكراد لتهجيرهم من الأناضول وجمعهم في اسطنبول. وفي العام ١٩٤٦ ظهر تقرير صادر عن حزب الشعب الجمهوري يقول "اليوم يوجد في

الأناضول عدد قليل من الروم بحيث يمكن القول إنهم غير موجودين. وليس من مكان في الأناضول يشكل المسيحيون فيه أي خطر. ولذلك فإن المكان الأساس الذي يجب اتخاذ اجراءات فيه هو في اسطنبول. وفي هذا الاطار فإن كلمة واحدة تقال وهي انه بحلول الذكرى الخمسمئة للفتح (١٤٥٣) يجب ألا يبقى رومي في اسطنبول" (جيم كسكين *CEM KESKIN* أحداث ٦ - ٧ أيلول/سبتمبر : حركة تصفية الأقليات، موقع الماركسي، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

مع بداية العام ١٩٥٥ ارتفعت حدة النزعة القومية في جزيرة قبرص بين سكانها من الطائفتين التركية واليونانية. وشكل كل طرف منظمات خاصة به. وكانت اليونان قد تقدمت في العام ١٩٥٤ إلى الأمم المتحدة باقتراح حق الشعب القبرصي تقرير المصير تمهيداً لإعلان استقلاله. الأمر الذي أثار حفيظة تركيا والقبارصة الأتراك. ولعب حزب الشعب الجمهوري الذي خسر السلطة في العام ١٩٥٠ دوراً كبيراً في تغذية الشعور القومي في الجزيرة.

ودعت انكلترا إلى مؤتمر في لندن بين ٢٧ آب/أغسطس و٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ افتتح في ٢٩ آب/أغسطس من قبل الملكة. شاركت فيه اليونان وتركيا. وقد أطلق وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو الذي مثل تركيا في المؤتمر، تصريحاً شديداً عشية افتتاح المؤتمر عندما قال إن أي تغيير في وضع الجزيرة سوف يدفع تركيا إلى إعادة النظر في اتفاقية لوزان نفسها بل فسخها اذا تطلب الأمر. كذلك اعادته النظر بوضع تراقيا الغربية والجزر الاثني عشرة والروم في اسطنبول نفسها. (غورجان ص ٥٥).

لم يكن الموقف الداخلي التركي منقسماً فتصريحات رئيس الحكومة عدنان مندريس كما زعيم المعارضة عصمت اينونو وزعماء الأحزاب الأخرى التقت على رفض أي محاولة لتغيير وجه قبرص ويوننتها. وتعهد مندريس بالدفاع عن حقوق القبارصة الأتراك رافضاً أي تغيير في وضعها.

ولم يكن وضع بطيريركية الروم الارثوذكس في اسطنبول بمنأى عن التأثير بالوضع السياسي حيث شنت الصحف التركية حملة على لقاء بطيريرك الاسكندرية الارثوذكسي خريستوفوروس مع ممثلين عن بطيريركية اسطنبول اثناء توقف طائرته في تركيا في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٥ في طريقه إلى روسيا وفسرت الصحف اللقاء على انه محاولة لإقامة اتحاد ارثوذكسي (غورجان ص ٥٧) وبالتالي تدخل بطيريركية اسطنبول في الشأن السياسي وكلها عوامل كانت تلعب دورها في شحن النفوس ضد السكان غير المسلمين ولا سيما اليونانيين والروم. وكان زورلو نفسه قد أرسل برقية من السفارة التركية في لندن إلى انقرة تشير إلى ضرورة القيام بعمل ما "هناك" أي في تركيا لتحويل موازين القوى في الجزيرة لمصلحة الأتراك (كسكين).

وفي ٤ ايلول/سبتمبر نظم القبارصة الأتراك تظاهرة في لندن وفي ٥ ايلول/سبتمبر نظمت تجمعات في ميدان تقسيم في اسطنبول. كما شهدت مناطق خارج اسطنبول حشود لشاحنات وتجمعات تحركت باتجاه اسطنبول.

وفي اليوم التالي، أعلنت الاذاعة التركية أن المنزل الذي ولد فيه أتاتورك في سالونيك في اليونان قد تعرض لهجوم بالقنابل. وأتبع ذلك صدور جريدة "اسطنبول اكسبرس" بعد الظهر في طبعة ثانية وعكست في مانشيتها الرئيسي خبر الاعتداء على منزل اتاتورك. وقد طبعت الصحيفة ٢٩٠ ألف نسخة في طبعتها الثانية. وقد ورد في العدد المطبوع تصريح ناربي لرئيس جمعية "قبرص تركية" كامل أونال الذي قال "سوف ندفع من امتدت يده على مقدساتنا الثمن غاليا ولا نرى أي محذور في أن نقول ذلك علنا" (انسكلوبيديا الجمهورية، المجلد الثاني الطبعة الرابعة اسطنبول، ص ٢٦٨).

وبعد وقت قصير على طبع الصحيفة تدفق الآلاف بسرعة إلى ميدان التقسيم وساروا في شارع الاستقلال حاملين العصي والحجارة والبلطات. وقاموا أولا برسم اشارات الصليب على الأماكن المسيحية للروم من اول الشارع حتى مدخل النفق في آخر الشارع. وقامت اعمال مماثلة من النهب والحرق والقتل في أزميز والجزر في بحر مرمرة حيث تواجد كثيف للأقليات غير المسلمة. كما نبشت القبور وخربت المدافن ورميت العظام في الشوارع. وحصل كل ذلك أمام مرأى الشرطة من دون أن تتدخل.

وحتى المساء لم يكن صدر عن الحكومة أي بيان إلى أن أعلنت حال الطوارئ ليلة السادس - السابع من ايلول/أغسطس وسرعان ما رفعت صباحا لتتكرر احداث القتل والحرق والنهب في اليوم التالي وحتى المساء حيث اعيد اعلان حال الطوارئ. وتدخل الجيش وسيطر على الوضع.

محصلة الأحداث في اسطنبول كانت ثقيلة: تخريب ٤٢١٢ منزلا و ١٠٠٤ محال بينها ٢١ مصنعا و ٩٥ كنيسة و ٣٨ كنيساً يهودياً وديرين اثنين و ٣٦ مدرسة رومية من أصل ٤٨ مدرسة عائدة لهم و ٨ مدارس يهودية وخمسة نواد رياضية ومقبرتان.

وفي ازميز كانت المحصلة تخريب ١٤ منزلا و ٦ دكاكين وفندقاً والقنصلية اليونانية وكنيسة كاثوليكية وجناح اليونان في معرض ازميز والمركز الثقافي الانكليزي.

وقدرت الخسائر المادية ب ١٥٠ مليون ليرة تركية اي ما يوازي حينها ٥٤ مليون دولار. لكن ارشيف وزارة الخارجية الألمانية يعرض تضرر ٣٩٠٠ نقطة إما احترقت او دمرت او نهبت من أصل ٣٦ ألف نقطة موجودة في اسطنبول.

وتتوزع الأماكن المستهدفة دينياً على النحو الآتي:

جدول رقم (٣)

أماكن العمل المستهدفة	الانتماء الديني
٢٢٠٠	روم
٩٠٠	ارمن
٤٠٠	يهود
٤٠٠	مسلمون

جدول رقم (٤)

النسبة في المئة	المنازل	النسبة في المئة	أماكن العمل	الانتماء الديني
٨٠	٦٧٠	٥٩	٢٥٠٠	روم
٩٠	١٥٠	١٧	١٠٠٠	ارمن
٣٠	٢٥	١٢	٥٠٠	يهود
٥	٤٠	١٠	٤٠٠	مسلمون

فتكون النسبة الأعلى والساحقة للمتضررين من نصيب الروم سواء في أماكن العمل او المنازل. (انظر غورجان ص ٨٠).

واللافت ان عدد القتلى خلال الأحداث لم يكن كبيراً ولم يتجاوز في أعلى التقديرات الخمسة عشر شخصا من بينهم رجال دين مسيحيون. فيما راوح عدد الجرحى من كل الأطراف بين ٣٠٠ و ٦٠٠ جريح مع حصول حالات اغتصاب لحوالي مئتي امرأة غير مسلمة. وقد اعتقل اثر الأحداث في اسطنبول ٥١٠٤ وفي ازمير ٤٢٤ وفي انقره ١٧١ شخصا ما لبث ان اطلق سراح معظمهم. (كسكين).

وقد ألقى قائد حال الطوارئ الجنرال نورالدين أكنوز المسؤولية في اندلاع الأحداث على الشيوعيين متوعداً برميهم في السجون ليتعفنوا هناك. وكان من بين المعتقلين كُتاب يساريون معروفون مثل عزيز نيسين وكمال طاهر وحسن عزالدين دينامو. وأكدت الحكومة مسؤولية الشيوعيين عبر بيان أصدرته في السابع من أيلول متهمة اياهم بترتيب الأحداث في اسطنبول والبلاد.

وفي مداخلات النواب في جلسة للبرلمان عقدت بهذا الصدد في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ قال رئيس الحكومة عدنان مندريس ان الحكومة كانت على علم بما كان يدبر لكنها لم تكن على معرفة بتوقيت التنفيذ. لكن زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض عصمت اينونو

اتهم الحكومة بالمسؤولية عما جرى. (انسيكلوبيديا الجمهورية المجلد الثاني ص ٢٧٠). وكان لافتاً ان انقلاب ٢٧ ايار/مايو ١٩٦٠ الذي اطاح بعدنان مندريس قد وجه له ولرئيس الجمهورية جلال بايار/مايو ولوزير الخارجية فاتن رشدي زورلو وآخرين أثناء المحاكمة تهمة الوقوف وراء احداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ وإعطاء الأوامر بتنفيذها كما اتهم وزير الخارجية السابق محمد فؤاد كوبريلي بدعم الخطة. وتبين لاحقاً أن قنبلة سالونيك كانت مدبرة من جانب موظف في القنصلية التركية في سالونيك المجاورة تماما لمنزل اتاتورك. وقد أثبتت التحقيقات اليونانية أن الموظف حسن أوتشار قد القى بالقنبلة في حديقة القنصلية ما ادى إلى كسر زجاج منزل اتاتورك. وتبين أن الديبلوماسي في القنصلية محمد علي بالين هو الذي ادخل القنبلة بحقيبته من اسطنبول واعطاها إلى أوكتاي انغين الذي اعطاها إلى اوتشار. وبعد أربعين عاما من الأحداث قال الجنرال صبري بيرمي بش اوغلو الذي كان يعمل في دائرة الحرب الخاصة أثناء الأحداث والذي أصبح لاحقا أمينا عاما لمجلس الأمن القومي، قال إن احداث ٦ - ٧ أيلول/سبتمبر "كانت من عمل دائرة الحرب الخاصة. وكانت منظمة بشكل عظيم. وقد بلغت أهدافها". وقد تأكدت مسؤولية حكومة الحزب الديموقراطي من خلال ان اعضاء جمعية "قبرص تركية" الموالية للحكومة والتي كانت تأسست في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٥٥، هم الذين وزعوا صحيفة اسطنبول اكسبرس بعد ظهر يوم السادس من أيلول علما ان الصحيفة ترتبط بالاستخبارات التركية وقريبة من الحزب الديموقراطي الحاكم ولم يكن حينها بهذه السهولة ان تصدر طبعة ثانية من صحيفة في وقت قصير جداً. كذلك فإن جميع المتهمين قد برأتهم محكمة اسطنبول الأولى في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧.

وتعددت التفسيرات لما حدث ويمكن اجمالها بما يأتي:

- ١- تبعا لمصادر انكليزية وألمانية فإن الحكومة كانت تريد الضغط على اليونان بشأن قبرص عبر حركة محدودة لكن اتساع نطاق الأحداث جعل الحكومة تلقي اللوم على الشيوعيين مستشهدة في ذلك ببيانات للحزب الشيوعي، كما برسالتين كان الشاعر المعروف ناظم حكمت قد وجههما إلى عمال قبرص. (ديليك غوفين، أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر صحيفة راديكال، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).
- ٢ - وتشير مصادر أخرى إلى أن الحكومة كانت تريد الهرب من أزماتها الاقتصادية الداخلية نحو تحويل الاهتمام إلى قضية قومية مثل القضية القبرصية.
- ٣ - أما الأهداف التي ذكرها بيرمي بش اوغلو وتحققت فكانت وضع البورجوازية التركية المسلمة يدها على الاقتصاد والثروات غير المسلمة .
- ٤ - ويرى آخرون أن إحداث ١٩٥٥ كانت تستهدف سلطة الحزب الديموقراطي وانفتاحها على غير المسلمين. وأن المحرض الأساس عليها هو حزب الشعب الجمهوري.

ولقد تركت أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر تداعياتها المؤثرة في الوجود العددي لغير المسلمين في تركيا. فإحصاءات أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ دلت على ان نسبة ٥٩ في المئة من المحلات التي طاولها التخريب عائدة إلى الروم و ١٧ في المئة إلى الأرمن و ١٢ في المئة إلى اليهود (غوفين، صحيفة راديكال ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

ويعرض جيم كسكين إلى ان عدد سكان اسطنبول كان في العام ١٩٢٤ مليوناً ربعهم أي ٢٨٨ الفا من الروم. أما اليوم (٢٠٠٥) فلا يتجاوز عددهم ال ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ شخص.

ومع أن هجرة غير المسلمين لم تتحقق مباشرة بعد أحداث ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ وذلك بفضل مساعي الحكومة في التعويض على المتضررين وتقديم ضمانات بعدم التعرض لهم، لكنها حصلت لاحقاً بحيث كان فقدان الاحساس بالأمان السبب في الهجرة بصرف النظر عن الحزب الحاكم سواء الحزب الديموقراطي او حزب الشعب الجمهوري. ومع أن غير المسلمين كانوا يريدون مقاطعة انتخابات ١٩٥٧ النيابية غير أن الخوف من انتقام الحزب الديموقراطي منهم جعلهم يشاركون في الانتخابات وخصوصاً أن فوز الحزب في اسطنبول كان سيكون بفضل أصوات غير المسلمين الذين كانوا يشكلون ثلث الناخبين. كما ان كراهية غير المسلمين لحزب الشعب الجمهوري ساهمت في اتخاذ قرار المشاركة (غوفين - راديكال ٦ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥). وقد دعا المرشحون المسيحيون على لائحة الحزب الديموقراطي في انتخابات ١٩٥٧ إلى عدم التصويت لحزب الشعب الجمهوري الذي ألحق الأذى بالأقليات ودعوا إلى التصويت للحزب الديموقراطي.

لم تترك أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ أثرها الفوري على هجرة المسيحيين واليهود. لكن مرسوماً جمهورياً صدر في العام ١٩٦٤ كان حاسماً لجهة مغادرة غالبية من تبقى من المسيحيين وكان عددهم في اسطنبول وحدها في العام ١٩٥٥ حوالي المئتين ألف.

وكان ذلك بسبب الأزمة القبرصة التي انفجرت من جديد في تلك السنة. وقد تقرر في ذلك المرسوم طرد جميع المواطنين اليونانيين (وليس الأتراك من اصل يوناني) خارج الحدود التركية. ولكن تأثيرات هذا المرسوم كانت واضحة على المواطنين الأتراك غير المسلمين ولا سيما المسيحيين اليونانيين إذ ان غالبيتهم كانت في علاقات عمل وقربا مع هؤلاء المواطنين اليونانيين وأدرك الأتراك من أصل يوناني انه لم يعد لهم مكان في البلاد.

وفي المحصلة النهائية فإن أحداث ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ كانت سبباً لمغادرة غالبية غير المسلمين من روم وارمن ويهود تركيا. وتبرز هنا قضية اليهود المتواجدين في تركيا إذ أن أحداث ٦ - ٧ أيلول/سبتمبر رغم انها طاولت المسيحيين اليونانيين تحديداً غير أنها شملت ولو جزئياً المحلات التابعة لليهود وأرمن. وهو ما يلحظ في الهجرة اليهودية الواسعة من تركيا بعد تلك الأحداث. (بالي، سياسة الأقليات... نقلاً عن وولتر ويكر في دراسة صادرة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٨).

استنتاجات

مما تقدم يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- ان سياسة الدولة التركية تجاه المسيحيين في "الجمهورية التركية" بعد الحرب العالمية الثانية كانت سياسة ثابتة ليس فقط منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ بل منذ وصول الإتحاديين إلى السلطة في العام ١٩٠٩، وهي سياسة استمرت مع تأسيس الجمهورية. ولم تختلف بشكل جذري بين الحكومات المتعاقبة علمانية كانت أو عسكرية أو إسلامية. بمعنى انها كانت "سياسة دولة". ورغم مرونة بعض الحكومات احياناً في التعامل مع قضايا المسيحيين نتيجة لعوامل أو ضغوطات خارجية أو حسابات محلية ضيقة انتخابية فقد عملت الحكومات المتعاقبة كل منها بحسب اسلوبها على تطبيق هذه السياسة.

إن هذه السياسة لم تقتصر فقط على المسيحيين فحسب بل شملت كل من هو "غير مسلم" ومن بينهم اليهود.

- إن الهدف الأساسي والاستراتيجي لهذه السياسة هو إضعاف الوجود المسيحي واليهودي كماً ونوعاً عبر اساليب مختلفة توسلت للاقتصاد والثقافة والاعلام والضغط وارتكاب المجازر لدفعهم إلى الهجرة خارج البلاد.

- إن تطهير البلاد من المسيحيين وغير المسلمين جاءت ولا تزال من منطلقات إيديولوجية ببعدين: ديني وأتني. وعمليات التطهير كانت تسعى لخلق دولة ومجتمع صافيين من العنصر التركي والمسلم بدأت حتى بالمجازر ضد الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى. وهذا يضيف عليها خطورة لجهة عدم القدرة عن التراجع عنها او التخفيف منها نظرا إلى تأصلها في الدولة والمجتمع. ولقد نجحت الإيديولوجية، بصفتها المزدوجة التركية - المسلمة، في مفاوضات لوزان في تهميش الأقليات العرقية الأخرى في المجتمع من خلال عدم الاعتراف بها. اما اضطرار هذه الايديولوجيا للاعتراف بالأقليات المسيحية فقد واجهها بالالتفاف عليها وتفريغ حقوق المسيحيين وغير المسلمين في لوزان من مضمونها أو عبر سياسات التهريب والضغط، كما حصل في محطات كثيرة من الوجود المسيحي في تركيا.

إن سياسة التمييز ضد الأقليات المذهبية المسلمة مثل العلويين سواء في العهد العثماني او في العهد الجمهوري في ظل كل انواع الحكومات وعدم الاعتراف بالهوية العلوية كمعتقد مستقل وحصص الاعتراف من جانب الدولة بالمذهب الحنفي يتيح استبدال كلمة مسلم في سياسة بناء "مجتمع تركي - مسلم" بكلمة "سني" لتكون استراتيجية الدولة إقامة مجتمع "تركي - سني".

- لقد ورثت الجمهورية التركية امبراطورية عثمانية مترامية الأطراف ومتعددة القومية والدين. وعندما انحسرت الأمبراطورية عن اراضيها إلى حدود الجمهورية التركية تركت

خلفها كما كبيرا من المشكلات نتيجة تداخل العناصر الاتنية والدينية والمذهبية في الداخل مع تلك التي بقيت خارج حدود الجمهورية. وهذا فتح الباب واسعا أمام تداخل العاملين الداخلي والخارجي وظهور تأثيرات جدلية بين الواقع الداخلي للمسيحيين وبين المشكلات الناتجة من قضايا من تأثيرات الانهيار العثماني مثل الوضع في قبرص والعلاقة مع اليونان والوضع القانوني للكنيسة الاورثوذكسية في تركيا ولا سيما بطريركية اسطنبول.

- لم تنجح سياسة تقرب تركيا من الإتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٦٣ في تحسين وضع المسيحيين في الداخل. واليوم فإن جميع الملفات المتصلة بالوضع المسيحي في تركيا لا تزال عالقة ولم يحصل فيها اي تقدم يذكر رغم أن عدد المسيحيين اليوم لا يتجاوز المئة ألف من أصل ٧٣ مليوناً ولا يمكن ان يشكوا اي تهديد للوحدة الداخلية او ان يقوموا بأي دور "تخريبي" لمصلحة الخارج. وعلى هذا لا تزال تركيا ترفض الاعتراف بالصفة المسكونية للبطريركية الأورثوذكسية في اسطنبول ولا تزال مدرسة الرهبان في "هايلي أضه" مغلقة. كما لا تزال حرية التحرك للكنيسة مقيدة ويسقط العديد من رجال الدين المسيحيين ضحية عمليات اغتيال. وكل ما انجز كان اعادة املاك الأوقاف التي كانت صادرتها الدولة على مراحل إلى الكنيسة. وقد كان من أبرز الأمثلة على الذهنية العدائية إزاء المسيحيين في تركيا هو النظرة إلى الحضارة البيزنطية التي تشكل الأساس الثقافي والحضاري لأوروبا والاتحاد الأوروبي التي يقول المسؤولون الأتراك إنهم يريدون الانضمام إليها لكن بشروطهم هم، حين وصف رئيس حكومة تركيا الإسلامي رجب طيب اردوغان الحضارة البيزنطية بأنها حضارة سوداء في كلمة له بجامعة القاهرة في ايلول/سبتمبر ٢٠١١.

- إن تعثر تقدم تركيا على طريق الإتحاد الأوروبي وانخراطها المطرد في مشكلات الشرق الأوسط وانتهاجها سياسات مذهبية واتنية ولا سيما بعد ظهور ما يسمى "الربيع العربي"، يبعدها أكثر عن امكانية مقاربة وضع المسيحيين في تركيا وما يتصل بهم من قضايا خارجية (العلاقة مع اليونان وقبرص وارمينيا) كما العناصر غير التركية (الأكراد مثلاً) وغير السنية (العلويين مثلاً) بطريقة معاصرة تضمن تعزيز الديمقراطية والمساواة في المواطنة وحرية التعبير والاعتقاد. إن التغيير في تركيا في بعض المجالات لم يتحقق بإرادة ذاتية وكان يحتاج دائماً إلى تدخل الديناميات الخارجية التي تمثلت بعد الحرب العالمية الثانية بالاتحاد الأوروبي وما شابهه من أشكال سبقتة. إن العودة إلى تطبيق الإصلاحات وفقاً لمعايير الإتحاد الأوروبي وحدها التي تمكّن تركيا من مقاربة الملف غير المسلم، والمسيحي بخاصة، بطريقة معاصرة تحترم المعتقدات والحريات وتضمن المساواة في المواطنة. وهذا رهن بإرادة الأتراك وخياراتهم الاستراتيجية التي لا يبدو ان الاندماج بأوروبا لدى اسلاميي حزب العدالة والتنمية (أو اي طرف آخر اساسي) واحداً منها □